



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

تخصيص أماكن آمنة للعب وتنمية قدرات الأطفال

المملكة الاردنية الهاشمية



مقترح ورقة سياسات

تخصيص أماكن آمنة للتخصيص أماكن آمنة للعب وتنمية قدرات الأطفال

إنعام أحمد خولة صابر سمية الشيشاني آية الشيشاني ميساء باكير	فريق العمل
أ/ بادي بقعين أ/ صفاء هلسة	فريق التنسيق والادارة والدعم
أ/ نور الزعبي	مراجعة إملائية
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

"تتعرف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة اللعب وأنشطة الاستجمام المناسبة

لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون"

^١ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة ٣١

" لعب آمن لأطفالنا "

^١ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة ٣١

قائمة المحتويات

٤	قائمة المحتويات.....
٥	مقدمة.....
٨	نبذة تاريخية.....
١١	خلفية قانونية.....
١٣	القضية الرئيسية.....
١٥	شجرة المشكلات.....
١٦	شجرة الحلول.....
١٧	التوصيات.....
١٨	المراجع.....

مقدمة:

إن اللعب من أساسيات حياة أي طفل، وإن أهميته لا تقل عن تناول الطعام والشراب، فاللعب له دور كبير في نمو النشاط العقلي والمعرفي للطفل كالإدراك والتخيل والإبداع ويساعد على التكيف مع العالم حوله، كما يساعد في تطور الطفل اجتماعياً وعاطفياً وجسدياً.

انطلاقاً من أهمية اللعب في تنشئة وتربية الأطفال نسعى الى ترسيخ ثقافة اللعب لدى الطفل لكونها حقاً مكتسباً، وعاملاً أساسياً في تنشئتهم تنشئة صحية، تعزز من القيم لدى الطفل ومنها القيمة الجسدية والتربوية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والتقويمية والتي تعمل على تصحيح السلوك. ونصت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٣١ 'تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة اللعب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون'. وأشارت الفقرة الثانية بحق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمام وأنشطة وقت الفراغ^١.

إن اللعب تعبير حر تلقائي في العملية التربوية، يساعد على التكيف والاندماج الاجتماعيين ويساهم في تكوين شخصية الطفل. والذي يقصي اللعب من العملية التنشيطية بدعوى أنه مضيعة للوقت، يكون مُجحفاً في حق الطفل الذي هو في حاجة إلى اللعب حتى يتمكن من توسيع معارفه وكسب بنية جسمانية سليمة بفضل التمارين العضلية في الألعاب الحركية، إضافة إلى تنمية القدرات العقلية من خلال التمارين الذهنية، ناهيك عن تحقيق المتعة النفسية من خلال الانسجام والتفاعل مع باقي الأطفال. إذن اللعب ليس وسيلة من وسائل التسلية فقط، كما يعتبرها بعض الأشخاص لها وأنها ملهاة وملئ فراغات، ولكن المتعلمين والمربين هم الذين لديهم القناعة التامة بأن الألعاب مثلما تسلي فهي تُعلم وتربي.

إن اللعب راحة نفسية ومجالاً لتفريغ الطاقة الزائدة إذ يفسح المجال أمام الغرائز التي اختفت لتعاود الظهور في شكل لعب ويساهم في تطوير الغرائز الوراثية التي تكون متطورة بالشكل الذي تؤدي وظائفها كما يساعدها كبت الغرائز أو تنشيطها، ويساعد اللعب على تقويم السلوك ويجعل الطفل يصحح المفاهيم كما أنه يؤدي وظيفة علاجية، ويهيئ اللعب الطفل ليصبح رجل الغد فهو يتعلم ويكتشف اللعب تجربة يحاول الطفل من خلالها أن يظهر أنه موجود ويثبت ذاته.

ويقسم اللعب إلى عدد من الأقسام اللعب الوظيفي وألعاب البناء والتركيب وألعاب الخيال واللعب العلاجي، لافتاً الى أن للعب قيمة كبرى، كالقيمة الجسدية والتربوية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والتقويمية أي تصحيح السلوك إذ بواسطة اللعب يتعلم الطفل القيم من إخلاص وأمانة واحترام للقوانين وتسامح وكرم، كما أن الألعاب التقليدية تحافظ على استمرارية ثقافة المجتمع ونقلها إلى الناشئة.

^١ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة ٣١

المساحات الصديقة للطفل^٢:

هي بيئة آمنة للطفل يمكنهم من خلالها المشاركة بأنشطة منظمة للعب والتأقلم والتعبير عن أنفسهم. الغاية من الأماكن الصديقة للطفل: هي المساهمة في تكوين جو آمن للطفل كي يستطيع الأطفال المشاركة بشكل منتظم في اللعب وبناء علاقات اجتماعية فيما بينهم وكذلك التعلم والتعبير عن أنفسهم لكي يستطيعوا بناء حالاتهم النفسية. إن وجود مساحات آمنة مخصصة ومهيأة للعب الأطفال بالقرب من التجمعات السكانية؛ مهم لأنه ليس باستطاعة جميع الأسر أن تضع أطفالها في نوادي والالتزام بدفع اشتراكات مالية، أو الذهاب للملاهي؛ وذلك بسبب التكلفة المادية الإضافية على ميزانية الأسرة.

لماذا يلعب الطفل؟

- اللعب راحة نفسية.
- اللعب تفريغ للطاقة الزائدة.
- اللعب يفسح المجال أمام الغرائز التي اختفت لتعاود الظهور في شكل لعب.
- اللعب يساهم في تطوير الغرائز الوراثية التي تكون متطورة بالشكل الذي تؤدي وظائفها كما يساعدها على الاختفاء.
- اللعب يكبت الغرائز أو ينشطها.
- اللعب يُقوِّم السلوك ويجعل الطفل يصحح المفاهيم كما أنه يؤدي وظيفة علاجية.
- اللعب يهيئ الطفل ليصبح رجل الغد فهو يتعلم ويكتشف.
- اللعب تجربة يحاول الطفل من خلالها أن يُظهر أنه موجود ويثبت ذاته.

خصائص المساحات الآمنة التي نسعى لإيجادها:

ماذا نعني بالمساحات الآمنة؟

هي مساحة مرنة القياسات والخصائص حسب المتاح في المجتمع المحلي المستهدف، فقد تكون هذه المساحة صغيرة أو كبيرة، مغطاة أو مفتوحة، أو الاثنين معاً، ما نهدف إليه هو أن تكون هذه المساحة آمنة بمعنى أن الأطفال يلعبون بداخلها بأمان دون التعرض لمخاطر اللعب بالشارع أو التعرض لأي عنف أو ضرر جسدي أو نفسي بسبب تواجده في الشارع. وقد تكون هذه المساحات جزء من ساحة جمعية أو مدرسة أو منشأة حكومية أو خاصة، أو كراج عمارة غير مستخدم، أو قطعة أرض تابعة للبلدية يمكن تسويرها وإعدادها لتتناسب مع لعب الأطفال.

^٢ المساحات الصديقة للطفل، المعهد الوطني لحقوق الإنسان، العراق، http://www.nihriq.org/Arabic/?page_id=٢٤٧

شروط المساحات الآمنة:

لا يوجد شروط صارمة على طبيعة المساحة، لكن يفضل أن تكون مسورة وقريبة من أماكن السكن، وتعتمد الخدمات المقدمة على أعمار الأطفال، فالأطفال الصغار من سن ٣ سنوات إلى ٨ سنوات يفضلون اللعب الحركي، فيمكن تزويد هذه المساحة برمل صوبلج والتبرع بألعاب حركية بسيطة وغير معقدة كالأرجوحة والسحسيلة والسيسو وغيرها، ويتم اللعب تحت إشراف اللجان المجتمعية من الأهالي في المناطق، وقد تقوم هذه اللجان بتنظيم بعض الألعاب المسلية وقراءة القصص وعزف الموسيقى وعمل بعض النشاطات الاجتماعية كالزراعة والتنظيف، أما الأطفال الأكبر سناً فهم بحاجة لمساحات أكبر للعب الحركي وممارسة رياضات ككرة القدم والسلة والطائرة وغيرها من الألعاب الجماعية، لذا يمكن استخدام ساحات المدارس بعد الدوام أو المؤسسات الحكومية أو ساحات الجمعيات كملاعب لممارسة اللعب الآمن بعيداً عن الشارع وبإشراف الجمعيات واللجان المجتمعية لتسهيل اللعب الآمن والتخفيف من العنف بين الأطفال. كما يمكن عمل نشاطات اجتماعية ورياضية وغيرها.

اللجان المجتمعية:

يتم تشكيل هذه اللجان في كل حي من الأحياء السكنية التي يتم فيها تنفيذ مشاريع المساحات الآمنة، حيث تقوم اللجنة المنسقة للمشروع بالتواصل مع الجمعيات المحلية وأهالي المنطقة، وتنفيذ نشاطات تعارف فيما بينهم لكسر الجليد وتحسين التواصل الاجتماعي بهدف إدارة المساحات الآمنة بكفاءة، حيث تقوم هذه اللجان بعد تأهيلها بمعارف حقوق الطفل، ومهارات التواصل الاجتماعي وإدارة المساحات، للإشراف المباشر على المساحات الآمنة وتبنيها وتنظيمها وتحديد احتياجاتها ومهارات الترويج لدعم تمويل المساحات، وكذلك الإشراف على لعب الأطفال وتنظيم النشاطات الاجتماعية لإشراك الأطفال وتحسين معارفهم ومهاراتهم.

نبذة تاريخية:

إن الاهتمام بالطفل وحقوقه قديم جداً، وقد اهتمت به الديانات المختلفة، حيث أن الديانة المسيحية اهتمت بحقوق الطفل والتي تتمثل بحقه في الحياة منذ وجوده في بطن أمه، من خلال الاهتمام بالأم وهي حامل، وتدعو أيضاً للاهتمام بتربيته والمعاملة الحسنة له.

الإسلام كذلك اهتم بحقوق الطفل حتى قبل ولادته، من خلال اختيار الأم الصالحة له، وحقه في الحياة وهو جنين إلى ما بعد الولادة من خلال الاهتمام برضاعته والنفقة عليه، وأكد الإسلام على حقه في اختيار اسم مناسب، وحقه في النسب حتى لو كان يتيماً، وشجع الإسلام على كفالة اليتيم، وحقه في الميراث، والتعليم والتربية. وقد قال ابن سينا في كتاب القانون " يجب أن يأخذ الطفل حريته في اللعب والمرح، وإذا غلط علينا أن نرشده لا أن نعاقبه "

وأصبح هناك اهتمام من الدول المختلفة بحقوق الطفل، وظهر ذلك بالاتفاقيات ومنها اتفاقية جنيف لإعلان حقوق الطفل والتي تعود لعام ١٩٢٤م، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩م، وتتعلق بالأحكام والقوانين والمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم من الحضانة والتبني وحماية الأطفال والنساء في المنازعات المسلحة.

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩م، أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالباً ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار. تتمثل مهمة اليونسيف في حماية حقوق الأطفال ومناصرتها لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم. وتتضمن الاتفاقية ٥٤ مادة، وبروتوكولان اختياريان. وهي توضح بطريقة لا لبس فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النمو؛ وحق احترام رأي الطفل.

وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها.

وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل. وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه)، تكون الحكومات قد ألزمت نفسها بحماية وضمّان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي.

وتلتزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل.

"تعتبر الألعاب جزءاً من عالم الأطفال ، والطفل ذو الحاجات الخاصة هو الأكثر احتياجاً إلى لعبة تنمي قدراته الذهنية والبدنية ، فهذا الطفل قد تحرمه ظروفه من ممارسة الأعمال البدنية التي يمارسها أقرانه، لذلك علينا أن نختار له اللعبة التي تناسبه حتى لايشعر بأي نقص عن أقرانه."^٤

وليس جديداً القول بأن لعب الأطفال الطريق الأمثل للتفكير الصحيح، وسلامة البدن والعقل والثقة بالنفس، ومواجهة مصاعب الحياة في المستقبل . وهو أيضاً من المتع الأساسية ، فالأطفال المحرومون من اللعب هم في الحقيقة أطفال بلا طفولة . هذا ما يؤكد علماء النفس والتربية.

وأظهرت دراسة ميدانية حديثة أجريت في الولايات المتحدة أن ألعاب الفيديو المغرية للطفل تقلل نشاطه البدني إلى أقل درجة ممكنة ، وتزيد خموله وكسله^٥.

أما النتيجة المترتبة على ذلك والتي كشفت عنها الدراسة، فهي:

- زيادة وزن الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ سنة، ومثل هؤلاء الأطفال يكونون عرضة للإصابة بالأمراض المصاحبة للسمنة كأمراض القلب، والسكري، والمشكلات الصحية، والاجتماعية الأخرى.

وبعد التربويون اللعبة التي لاتحقق شروط النمو بجوانبها المختلفة هي لعبة غير صحية، ولا سليمة لأن الطفل كي يحقق تجربة الحياة بكل معانيها من خلال اللعب لابد أن تحقق اللعبة له النمو في كل الجوانب الروحية ، والخفية والنفسية، والاجتماعية ، والجسمية الحركية، والعقلية.

^٤ اللعب حق أساسي للأطفال، مقالة في جريدة الرأي، ٢٠١٢/٢/١٥، <http://www.alrai.com/article/٢٣٧٨٠.html>
^٥ اللعب حق أساسي للأطفال، مقال في جريدة الرأي، ٢٠١٢/٠٢/١٥، http://www.alrai.com/article_m/٢٣٧٨٠.html

مشاركة الأبوين^١:

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العديدة قد أثبتت أن الآباء يخصصون أكثر من ٨٥ دقيقة يومياً في المعدل العادي مع كل طفل مقابل دقيقة واحدة كان يقضيها الآباء مع أطفالهم في السبعينيات وتتوقع الدراسات أن يصل الوقت الذي يمضيه الآباء والأمهات مع أطفالهم إلى ١٠٠ دقيقة بحلول عام ٢٠١٠م ولقد أكدت جميع دراسات علماء الاجتماع على أهمية مشاركة الأب والأم في تربية الأطفال وذلك بمداهم بالكثير من الثقة والتوازن من الناحية النفسية وذلك خلال الحديث واللعب والقراءة ومساعدتهم في أداء واجباتهم المنزلية. لأن ذلك من حق الأبناء على آباءهم ومهاتهم لكي يستطيع الطفل أن يتواصل مع مجتمعه وذلك لشعوره بحنان والديه وعلاقتها الوطيدة به.^٢

لهذا كله ينبغي على الأبوين والقائمين على رعاية الطفل تأمين احتياجات الطفل الجسدية والتربوية والنفسية، والحرص على السماح لهم باللعب بحرية ومشاركتهم ألعابهم واللعب معهم من أجل تحقيق التوازن المطلوب في صحتهم الجسدية والنفسية.

أنواع اللعب:

اللعب الوظيفي، ألعاب البناء والتركيب، ألعاب الخيال، اللعب العلاجي، ألعاب الذكاء، ألعاب الورق، ألعاب... إلخ. وللعب قيمة وأهمية كبرى، كالقيمة الجسدية والتربوية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والتقويمية أي تصحيح السلوك.

وتختلف الألعاب من ألعاب داخلية وألعاب الهواء الطلق والألعاب الكبرى والألعاب العائلية والألعاب الرياضية. على المنشط أن يستخدم كل الألعاب التي تحقق توازن الشخصية وفق الهوية الثقافية للطفل.

واقع المساحات الآمنة في الأردن:

في العاصمة عمان، هناك سبع وعشرين منطقة، تضم ١٢٣ حديقة ومنتزه متاحة أمام العامة، قامت أمانة عمان الكبرى بإنشائها على مدى سنوات، تضم ملاعب كرة القدم، وعشب طبيعي ورمل صويلح، وفق معايير دولية وألعاب^٣. وعلى الرغم من توزع الحدائق بين المناطق التابعة لأمانة عمان، إلا أن علاقة واضحة لم تظهر بين عدد الحدائق وكبر المساحة، فعلى سبيل المثال حازت منطقة العبدلي أكبر عدد من الحدائق وهو اثنتا عشرة حديقة، في الوقت الذي تعد المنطقة معتدلة المساحة، كما لم تحز منطقة أحد (وهي أحد مناطق أمانة عمان الكبرى)، وتقع في الجزء الشرقي من العاصمة الأردنية عمان. تتكون من

^١ اللعب يحقق للطفل توازنه النفسي، الأخصائية ريان(الإمارات). (المراجع:مجلة البيان.المصدر):شبكة الخليج

<http://www.werathah.com/special/school/play3.htm>

^٢ اللعب يحقق للطفل توازنه النفسي، الأخصائية ريان(الإمارات). (المراجع:مجلة البيان.المصدر):شبكة الخليج

<http://www.werathah.com/special/school/play3.htm>

^٣ ٢٦ ألف طفل أردني في مرمى منظمة "الحق في اللعب"، عمان نت - محمد شما، <http://ar.ammannet.net/news/٦٨٤٨٧>

عدة احياء أو تجمعات سكنية وعددها ٩. - تبلغ مساحتها (٢٥٠ كم) من مجموع مساحة امانة عمان الكبرى وبعدها سكان (٤٠ الف نسمة^٩) والتي هي أكبر مناطق عمان - أي حديقة في نطاقها ١٠.

(مرفق في الملاحق: أعداد الحداثق بالمقارنة بمساحة المناطق والكثافة السكانية) كما أن هذه الحداثق في الكثير من المناطق لا تعتبر بيئة سليمة للعب الأطفال، لعدم وجود مشرفين على لعب الأطفال، كما أن الحداثق يتم تخريبها من قبل الشباب ويستوطنون هذه المساحات فيصبح من الصعب على العائلات إحضار أطفالهم للعب فيها خوفاً من التحرش الذي قد تتعرض له العائلات في الحداثق. كما أن العديد من هذه الحداثق بعيدة عن أماكن السكن مما يضطر الأطفال إلى المشي مسافات طويلة مرهقة للوصول إلى هذه الحداثق، وقد يتعرض الأطفال إلى الحوادث المرورية أو مضايقات في الشارع، ولا تستطيع كل العائلات ترك أشغالها ومراقبة الأطفال، ولا تستطيع الكثير من العائلات الفقيرة دفع أجرة المواصلات يومياً للذهاب من مع أطفالهم للعب. والعديد من الأسباب الملزمة التي دفعتنا للتفكير في تخصيص مساحات آمنة بالقرب من أماكن السكن لتحقيق فرص بيئية ملائمة للعب الأطفال، وحسب المتاح حتى نحقق للأطفال حقهم في اللعب والنمو وتكوين العلاقات الإجتماعية الصحية والمناسبة.

خلفية قانونية:

حقوق الطفل في ظل الإطار العام لحقوق الإنسان^{١١}

وضعت اتفاقية حقوق الطفل معايير ينبغي إعمالها من أجل تطور ونماء الأطفال إلى أقصى حد، وتخليصهم من الجوع والفاقة والإهمال وسوء المعاملة. وتعكس الاتفاقية رؤية جديدة لتنشئة الطفل. فالطفل ليس ملكاً لوالديه بقدر ما أنه ليس مادة يتصدق بها، بل هو كائن حي يتمتع بحقوق. وتعكس الاتفاقية رؤية جديدة للطفل تتمثل باعتباره فرداً مستقلاً ينتمي إلى أسرة ومجتمع يتمتع بحقوق وعليه واجبات تتلاءم مع سنه ومرحلة نماءه. ومن خلال هذا المنظور شددت الاتفاقية على أهمية التركيز على الطفل ككل. وساهمت الاتفاقية وقيام العديد من البلدان بالتصديق عليها إلى تعزيز الاعتراف بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال وأكدت على ضرورة ضمان رفاهيتهم ونماءهم. وتنص الاتفاقية بوضوح على مبدأ تمتع جميع الأطفال بنوعية جيدة من المعيشة كحق لهم وليس امتيازاً يتمتع به قلة منه.

^٩ - [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF_\(%D8%B9%D9%80%D8%A7%D9%86\)#cite_note-11](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF_(%D8%B9%D9%80%D8%A7%D9%86)#cite_note-11)
شوارح عمان تحتضن معظم الأولاد وكراتهم، مقالة لفرح مرقة وأمنية أسعد، ١٠

<https://omneiaofarah.wordpress.com/author/omneiaofarah/>

^{١١} وكيبديا الموسوعة حقوق الطفل،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

أهم البنود القانونية التي تعزز وجود مساحات آمنة للعب الأطفال: الدستور الأردني^{١٢}

الدستور هو أعلى القوانين في الأردن وإذا ما استعرضنا نصوصه نجد أنه ينص في المادة السادسة منه على (أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرف أو اللغة أو الدين) وبالتالي نجد أن الدستور الأردني قد اتفق مع الاتفاقيات الدولية من ناحية التمييز فلا يجوز تعرض أي طفل لأي نوع من أنواع التمييز فالطفل في الأردن يعامل على أنه طفل دون أي تفرقة بين طفل وآخر. كونه تم تسجيله كمواطن أردني فإن له جميع حقوق المواطنين، وكذلك نجد أن الدستور الأردني قد كفل حق التعليم للأطفال وأعتبر أن التعليم في مرحلة الطفولة إلزامي بل وأيضاً مجاني من أجل تشجيع جميع فئات وأطفال المجتمع على التعليم. وهذا يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن، ولقد حرص الدستور الأردني على حماية الطفل والمحافظة على شخصيته منذ ولادته حياً وحتى وفاته ولقد ألزمت الحكومة المواطنين بضرورة تسجيل أبنائهم في السجلات الرسمية للأحوال المدنية علماً بأن مرحلة الطفولة في القوانين الأردنية هي منذ الولادة وحتى سن الثامنة عشرة وهو ما يعرف بسن الرشد وهذا يتفق مع ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عليها.

بالنسبة للتشريعات والقوانين الأردنية، لا توجد مادة تنص على حق اللعب للأطفال، لكن هناك مشروع قانون حقوق الطفل وأسبابه الموجبة كما رفعته وزارة التنمية الاجتماعية إلى رئاسة الوزراء: هناك مجموعه من المرجعيات التي تسند اصدار هذا التشريع وهي ١:

- المادة ٦ بند ٤ من الدستور الأردني ونصها " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي اواصررها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ويرعى النشئ وذوي الاعاقات ويحميهم من الاستغلال ."

- قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل لسنة ٢٠٠٦ والذي يتطلب انسجام القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية واعتبار اتفاقية حقوق الطفل للعام ١٩٨٩ لها صفة القانون الوطني في التشريع.
- بعد تعديل القانون يجب إضافة مادة للقانون الذي لم يقر من اثني عشر عاماً تقر بحق الطفل باللعب. وتهيئة المناخ الصحي الملائم للعب الأطفال.
- يجب العمل على إدراج هذا القانون ضمن أجندة مجلس النواب لإقراره.

^{١٢} بحث للدكتور عاكف المعايطة، باحث ومستشار في قضايا المرأة، http://akefmaaita.blogspot.com/٢٠١٠/٠٧/blog-post_٢٤.html

- قانون البلديات لعام ٢٠١٥، والذي تم المصادقة عليه في شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠١٥.
 - يجب العمل على إدراج مادة قانونية في القانون الجديد تنص على "إلزام الجهات المسؤولة والبلديات على تخصيص مساحات آمنة في الأحياء السكنية في كافة محافظات المملكة للعب الأطفال وتنمية قدراتهم، ودعم وتأهيل هذه المساحات حسب المعايير المطلوبة لتكون هذه المساحات آمنة ومنظمة ومزودة بوسائل الترفيه". على أن تكون هذه المساحات ملائمة للعب الأطفال ويتم تجهيزها والإشراف عليها والعناية بالخدمات المقدمة فيها، بحيث لا تقل نسبة المساحات عن ٧% من ضمن كل حدود مجلس محلي.

القضية الرئيسية:

تعريف وتحديد المشكلة:

يعاني الكثير من الأطفال من قلة وجود المساحات الآمنة للعب الأطفال ضمن أماكن سكنهم، مما يضطرهم للعب في الشارع مما يعرضهم للخطر والحوادث المتكررة، ولا يوجد ما يمنع من تخصيص مساحات آمنة للعب الأطفال، حيث تقوم لجان مجتمعية من الأحياء المختلفة بتنظيمها والإشراف عليها، كما لا يوجد أي قانون يدعم حقوق الطفل والقانون الوحيد الذي يعني بحماية الطفل ما زال مسودة لم يقر إلى الآن، كما أن هذا القانون لا يتضمن أي مادة تتعلق بحق الطفل باللعب ورفاهية الأطفال، كما أن عدد المساحات الخضراء والحدائق قليل جداً مقارنة بتعداد السكان، وهناك العديد من الأحياء المكتظة التي تعاني من قلة المساحات الفارغة للعب الأطفال، وعدد النوادي والجمعيات والمراكز التي تستقبل الأطفال لترفيههم ولعبهم قليل جداً.

إن الاكتظاظ السكاني بسبب التمدد العمراني في المحافظات أدى إلى صعوبة إيجاد مساحات آمنة للعب الأطفال، حيث أن هناك صعوبة في تنظيم الأحياء السكنية وخاصة القديمة يزيد من صعوبة إيجاد هذه المساحات الآمنة للعب مما يضطر الأطفال للعب في الشوارع، مما يجعلهم عرضة للأخطار، كما أن المصالح الشخصية لأصحاب الإسكانات تطغى على اهتمام المعنيين في توفير المساحات الآمنة للعب.

كما أن الثقافة المجتمعية السائدة التي أدت إلى ضعف التعاون بين السكان في الأحياء، وضعف الثقة بين الأهالي مما أدى عدم تعاون الأهالي مع بعضهم في تهيئة الجو المناسب للعب الأطفال في الأحياء، بسبب قلة الوعي بأهمية اللعب، واعتباره مضيعة للوقت والكثير من الأهل يفضلون أن يقضي أطفالهم

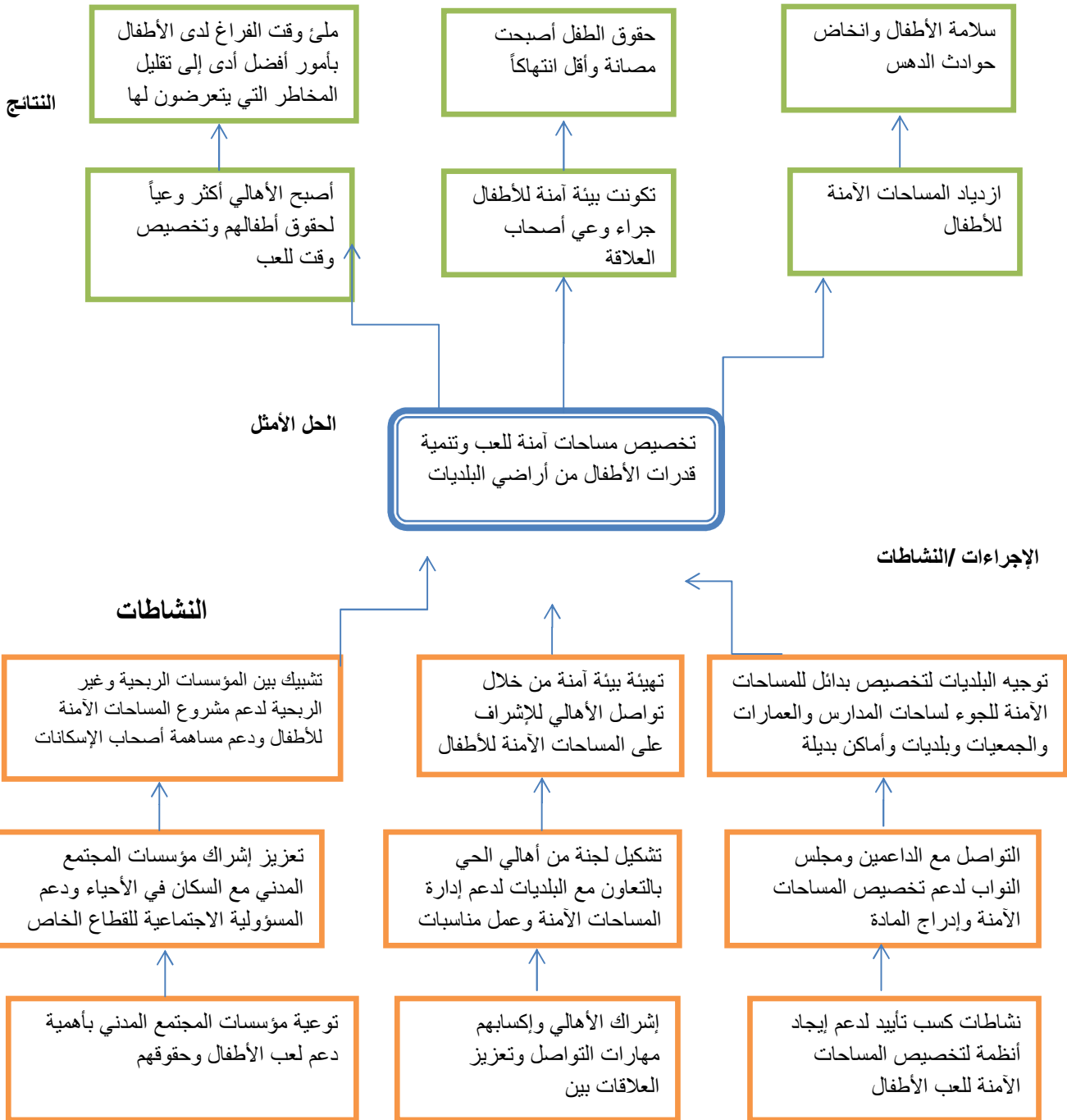
الوقت في الدراسة بدلاً من اللعب. كما أن ظروف الحياة الصعبة أدت إلى التخوف من الاندماج في المجتمع المحيط نظراً للمخاطر العديدة التي قد يتعرض لها الأطفال في الأحياء من انتهاكات. إن قلة وعي مؤسسات المجتمع المدني في أهمية دورها بدعم حقوق الأطفال نتيجة عدم اهتمامها بهم، أدى إلى إهمال البيئة الحاضنة للأطفال وتهئية الجو المناسب للعب، بسبب ضيق الرؤية حيال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأفراد، والتي تتجلى هنا بإيجاد مساحات آمنة للعب الأطفال تحت إشراف الأهل والمؤسسات.

كما أن التخطيط العمراني وتخطيط المدن الذي يقوم به مجلس التنظيم الأعلى لا يراعي في التخطيط تخصيص مساحات آمنة للعب الأطفال، ناهيك عن الانتهاكات في البناء والتعدي على الأرصفة وبناء الكراجات والمساحات الفارغة، وخاصة على أراضي البلديات.

شجرة المشكلات



شجرة الحلول



خيارات المساحات الآمنة البديلة:

- ساحات المدارس بعد الدوام المدرسي (صباحي/مساءلي).
- ساحات الجمعيات المحلية.
- ساحات المساجد الكبيرة.
- أرض ملكية خاصة موجودة وسط الحي.
- مواقف أو ساحات دوائر حكومية أو شركات في الأحياء.
- كراجات عمارات غير مستغلة..
- الحدائق العامة بعد تهيئتها بما يتلائم مع خصائص المساحات.

التوصيات:

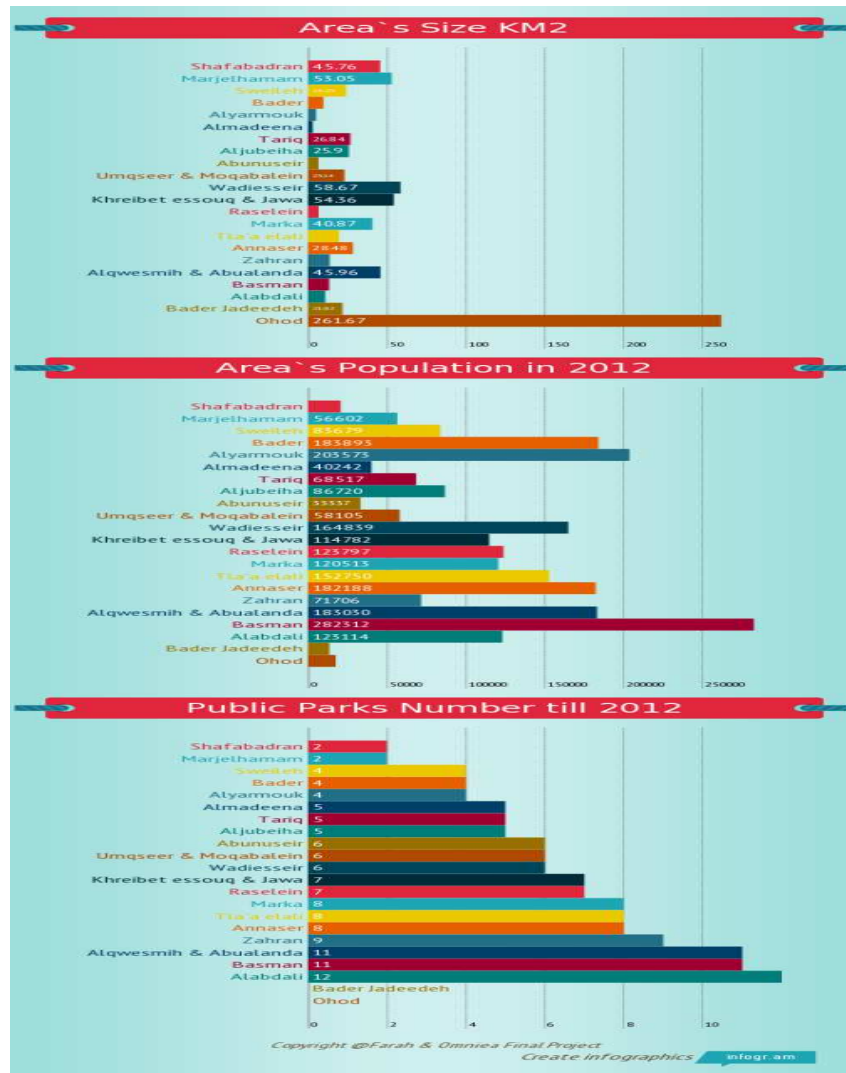
- تعزيز دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتتعاون فيما بينها لدعم حق الطفل باللعب والمطالبة بإيجاد مساحات آمنة للعب الأطفال
- تعزيز التعاون بين أهالي الأحياء السكنية وتمكينهم للإشراف على المساحات الآمنة.
- تخصيص لجان محلية من المجتمع المحلي والمدني للإشراف على ترفيه الأطفال.
- التنسيق التام بين الجهات ذات العلاقة لدعم إقرار قانون حقوق الطفل وإضافة المادة الخاصة بحق اللعب.
- تعزيز المشاريع التنموية الداعمة لإيجاد مساحات آمنة ضمن المشاريع التنموية.
- توعية القطاعات المعنية بأهمية حماية الأطفال من تعرضهم للانتهاكات والحوادث جراء لعبهم في الشوارع والأماكن الخطرة.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص لدعم ورعاية المساحات الآمنة.
- تعزيز دور الأمن العام في الإشراف غير المباشر على المساحات الآمنة.
- استخدام وسائل الإعلام من أجل نشر الوعي بأهمية إيجاد مساحات آمنة للعب الأطفال على مستوى المملكة.
- تشجيع المبادرات لدعم إدراج نشاطات ترفيهية وتنموية لدعم المساحات الآمنة وتشجيع الأطفال على اللعب والتعاون وتكوين العلاقات الاجتماعية.
- دعم إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المساحات الآمنة عن طريق تسهيل وصولهم لها وتكوين الصداقات.
- دعم وتشجيع الفتيات على اللعب في المساحات الآمنة.
- متابعة نشر الأخبار عن افتتاح المساحات الآمنة وتغطية قصص النجاح.

المراجع:

١. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة ٣١
٢. المساحات الصديقة للطفل، المعهد الوطني لحقوق الإنسان، العراق،
http://www.nihriq.org/Arabic/?page_id=٢٤٧
٣. وكبيديا الموسوعة حقوق الطفل،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%٨٢%D9%٨٨%D9%٨٢_%D8%A٧%D9%٨٤%D8%B٧%D9%٨١%D9%٨٤
٤. اللعب حق أساسي للأطفال، مقالة في جريدة الرأي، ٢٠١٢/٢/١٥،
<http://www.alrai.com/article/٢٣٧٨٠.html>
٥. اللعب حق أساسي للأطفال، مقال في جريدة الرأي، ٢٠١٢/٢/١٥م،
http://www.alrai.com/article_m/٢٣٧٨٠.html
٦. اللعب يحقق للطفل توازنه النفسي، الأخصائية ريان(الامارات). (المرجع:مجلة البيان.المصدر):شبكة الخليج
<http://www.werathah.com/special/school/play٣.htm>
٧. شوارع عمان تحتضن معظم الأولاد وكراتهم، مقالة لفرح مرقة وأمنية أسعد،
<https://omneiaofarah.wordpress.com/author/omneiaofarah>
٨. بحث للدكتور عاكف المعاينة، باحث ومستشار في قضايا المرأة،
http://akefmaaita.blogspot.com/٢٠١٠/٠٧/blog-post_٢٤.html
٩. قانون البلديات ٢٠١٥، موقع وزارة البلديات.
<http://www.mma.gov.jo/Legislation/Rules.aspx>
١٠. أعداد الحدائق بالمقارنة بمساحة المناطق والكثافة السكانية
<https://omneiaofarah.wordpress.com/٢٠١٣/٠٥/٠٤/comparing-infographic>
١١. مجلس التنظيم الأعلى يرأسه وزير البلديات وأعضاؤه، أمين عمان ممثلاً عن البلديات، أمين عام وزارة الأشغال، أمين عام وزارة التخطيط، مدير عام مؤسسة الإسكان، رئيس النيابات العامة، مدير دائرة تنظيم المدن والقرى، رئيس النيابات العامة، نقيب المهندسين، أمين عام وزارة الصحة، أمين عام وزارة الشؤون البلدية، أمين عام وزارة البيئة.
<http://www.mma.gov.jo/Ministry/ViewDecisions.aspx>
١٢. ٢٦ ألف طفل أردني في مرمى منظمة "الحق في اللعب"، عمان نت - محمد شما،
<http://ar.ammannet.net/news/٦٨٤٨٧>

ملحق رقم ١

أعداد الحدائق بالمقارنة بمساحة المناطق والكثافة السكانية



مقارنة بين مناطق عمان حسب الكثافة السكانية والمساحة وعدد الحدائق العامة فيها

١٢ أعداد الحدائق بالمقارنة بمساحة المناطق والكثافة السكانية <https://omneiaofarah.wordpress.com/2013/05/04/comparing-infographic/>

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهل الفروع للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتنفيذ إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

